الأمم المتحدة

E/C.19/2003/L.2/Add.2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
21 May 2003
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين
الدورة الثانية
نيويورك، ١٢-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال
مجالات التكليف: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

موجز للمناقشة مقدم من الرئيس

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الدول الأعضاء

١ - أشار ممثل الحكومة الكندية المراقبة إلى أن كندا قد بذلت جهودا لتأمين مشاركة السكان الأصليين في التنمية. فقد شاركوا على وجه الخصوص في مجلس التقييم البيئي والمجلس التنظيمي وفي اتفاقات تسوية المطالبات المتعلقة بالأراضي التي تضم أحكاما بشأن الأراضي والموارد المالية والوصول المتفق عليه إلى الموارد الطبيعية ومختلف أشكال الحكم الذاتي. ولفت الانتباه إلى مبادرات من قبيل مبادرة مجلس القطب الشمالي ومبادرة وضع نهج تشاركي إقليمي لزيادة مشاركة السكان الأصليين في التنمية ومبادرات لتوظيف السكان الأصليين في الصناعات النشيطة في شمال كندا. وناقش عدد من الحكومات آليات عديدة من قبيل إدارة شؤون ماوري، التي تولت مسؤولية إعداد الأهداف الحكومية لتحقيق التنمية في ماوري والتنسيق فيما بين المجتمعات المحلية فيها، فضلا عن إدارات حكومية أخرى.

منظومة الأمم المتحدة

٢ - ألقى ممثل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات كلمة أمام المنتدى أحاطه فيها علما بمؤتمر القمة الذي سيعقد في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. فسيتيح مؤتمر القمة فرصة فريدة لإجراء مناقشة رفيعة المستوى بشأن الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة على

210503 210503 03-36725 (A)
0336725

نطاق العالم. ويمكن المشاركة في مؤتمر القمة بطريقتين، من خلال إرسال تقارير مكتوبة (السكان الأصليون والتكنولوجيات الحديثة) أو من خلال المشاركة الفعلية عن طريق تنظيم حلقة عمل خلال انعقاد مؤتمر القمة.

٣ - وقدمت مديرة شعبة التنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة إحاطة إلى المنتدى بشأن الأعمال التي أنجزتها لجنة التنمية المستدامة مؤخرا. وأشارت إلى مشاركة العديد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم السكان الأصليون. وقالت إن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة تعتبر الأركان الثلاثة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وتكتسي الموارد المتجددة أهمية حيوية للسكان الأصليين. وشددت على أهمية حماية معارف السكان الأصليين واستخدام معارفهم البيئية التقليدية في إدارة البيئة.

منظمات السكان الأصليين

٤ - دعا العديد من ممثلي السكان الأصليين إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية وإعادة تفسيره من منظور السكان الأصليين. وأشار الكثير منهم إلى أن السكان الأصليين كانوا لمدة طويلة للغاية يعانون من التنمية بدلا من أن يستفيدوا منها. ولاحظ البعض أن النهج الأوروبي المنحى للتنمية، المفروض تاريخيا على السكان الأصليين، يساوي بين التنمية وتحقيق المستويات المعيشية وفقا للحضارة الغربية. ولاحظ بعضهم أيضا أن التنمية بالنسبة للسكان الأصليين قد تشمل تطوير الجانب الروحي والممارسة الروحية، مما يتطلب الوصول إلى المواقع المقدسة. وأشار بعض الممثلين إلى أن السكان الأصليين نهضوا بالتنمية المستدامة على مدى آلاف السنين ولديهم التزامات ثقافية (يتوارثونها جيلا عن جيل) لكفالة الاستخدام المستدام للأراضي والمياه والموارد الطبيعية. ولاحظ العديد من ممثلي السكان الأصليين انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالتنمية، وأشاروا إلى أن التنمية تعتبر في حد ذاتها حقا من حقوق الإنسان (انظر المادة ١ من الإعلان بشأن الحق في التنمية).

٥ - ولاحظ عدد من ممثلي السكان الأصليين أن درجة تمتع السكان الأصليين بالمشاركة الديمقراطية والمجتمعية ترتبط ارتباطا مباشرا بمدى مشاركتهم في التنمية. ولاحظ العديد من الممثلين أن حصولهم على حقهم في تقرير مصيرهم وتنمية أنفسهم وعلى حقهم في الأراضي والأقاليم (بما في ذلك المياه) يؤثر تأثيرا مباشرا على مدى قدرتهم على المشاركة في التنمية والتمتع بثمارها. وأكد بعض الممثلين على أهمية السلام باعتباره ركيزة ضرورية للتنمية. وأعربوا كذلك عن مخاوفهم إزاء زيادة عملية عسكرة أقاليم السكان الأصليين التي شملت إقامة القواعد العسكرية وميادين التدريب وإغراق المواد السمية.

٦ - وتطرق بعض السكان الأصليين إلى الآثار الناجمة عن مشاريع الإنشاء والمشاريع الضخمة، التي يقوم بها القطاع الخاص، من قبيل مشاريع التعدين الواسعة النطاق ومشاريع السدود الكبرى. وعبروا عن مخاوف كثيرة تتعلق بهشاشة النظم الإيكولوجية ونزوح السكان المحليين نتيجة مثل هذه الأعمال. وأشار العديد من ممثلي السكان الأصليين إلى الصلة القائمة بين العولمة والتنمية وتدهور ظروف معيشة العديد من السكان الأصليين في العالم. وأشار العديد منهم إلى أن عدم التقيد أو الوفاء التام من جانب بعض الدول بالتشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية أثر بشدة على قدرة السكان الأصليين على التمتع بحقهم في التنمية.

٦ - وأشاد مفوض العدالة الاجتماعية للسكان الأصليين في أستراليا بالإنجازات العظيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ (بشأن حقوق الإنسان والتنمية) وأوصى بأن تتناول التقارير المقبلة الحالة الخاصة بالسكان الأصليين. وأوصى على وجه التحديد بأن يعترف المنتدى بالأعمال الممتازة التي أنجزها البرنامج الإنمائي حتى الآن في مجال القضاء على الفقر ومراعاة حقوق الإنسان والمعايير الإنمائية، وطلب إلى البرنامج الإنمائي مواصلة هذه الأعمال من خلال تطبيقها بصورة خاصة على السكان الأصليين نظرا لوضعهم المتميز ومعاناتهم من أقصى أنواع التهميش وتعرض بقائهم في حد ذاته للتهديد.

أعضاء المنتدى

٨ - جرى ترشيح السيد جاكاناميجوي ليكون مسؤولا عن جمع التوصيات المتعلقة بالتنمية. ولاحظت السيدة لوكس ديكوتي أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن ترسم السياسات بالتعاون مع السكان الأصليين وأن السكان الأصليين ينبغي أن يشاركوا في وضع السياسات الحكومية. وأشارت إلى أنه سيكون من المجدي لو عملت الأمانة العامة على وضع قاعدة بيانات للسياسات والبرامج الحكومية تكون موردا للمعلومات متاحا لأعضاء المنتدى. وأعرب العديد من الأعضاء عن اعتقادهم بأنه ينبغي للمنتدى أن يرصد تنفيذ السياسات في منظومة الأمم المتحدة. وسلم العديد منهم بالمسألة المعلقة المتمثلة في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة واقترحوا عقد حلقة عمل للدفع قدما بهذه المسألة.

٩ - ولاحظ السيد كويفي الارتباط الوثيق القائم بين تقرير المصير والتنمية. وأشار إلى أهمية الأمن الغذائي وإلى أهمية الأرض بالنسبة للتنمية. وأوصى بإعلان عقد دولي جديد للسكان الأصليين في العالم. وأشارت السيدة نيكولايسن إلى أهمية الإحاطات الإعلامية المقدمة بشأن مؤتمرات القمة العالمية وكيف يمكن لذلك أن يساعد المنتدى في التخطيط لمشاركته. وأشارت السيدة ستروغالشيكوفا إلى الأهمية التي يكتسيها الوصول إلى الغابات

بالنسبة لسكان الغابات التقليديين. وطلبت السيدة تراسك ميليلاني إلى المنتدى أن يلتمس مشاركة وكالة التجارة العالمية في فريق الدعم المشترك بين الوكالات. وأشارت السيدة نجوما إلى أن تخلف التنمية يرتبط بالافتقار إلى المعلومات وعدم الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات. وأشار السيد ليتلتشايلد من جديد إلى أهمية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وأيد عقد حلقة عمل للدفع قدما بهذه المسألة. وأشار أيضا إلى أهمية الرياضة بالنسبة للتنمية ودعا إلى تأييد إعلان ماغلنغن لعام ٢٠٠٣.